



TRENDS | **ترندز**
Economic studies | لدراسات الاقتصادية
Trends ekonomi politikaları araştırma merkezi

الصناديق الاستثمارية في تركيا

يحيى السيد عمر

باحث دكتوراه / جامعة إسطنبول التجارية

يونيو 2021

ترندز للدراسات الاقتصادية

يُعتبر مركز ترندز للدراسات الاقتصادية مؤسسةً بحثيةً علميةً مُستقلةً تهتمُّ بدراسة وتحليل الأحداث الاقتصادية المحلية والإقليمية والعالمية، وتداعياتها على الجوانب السياسية والاجتماعية، وكذا دراسة إسقاطات هذه الأحداث على الواقع السياسي والاستراتيجي في عموم المنطقة، وتحليل تداعياتها وتأثيراتها، كما يُعنى المركز بدراسة الواقع الحالي للبنى الاقتصادية الإقليمية والدولية، وتحديد العلاقات فيما بينها بما يُشكّل دعمًا حقيقيًا لصناع القرار؛ ويشكّل قيمةً اقتصاديةً مضافةً لرجال ورؤاد الأعمال والطلبة والمهتمين بالشأن الاقتصادي.

رؤية المركز

تستند رؤية مركز ترندز للدراسات الاقتصادية على أهمية تعزيز منهجية البحث العلمي المعتمدة على الموضوعية والاستقلالية العلمية للوصول لفهم أدق وأعمق للقضايا الاقتصادية الإقليمية والدولية، وبذلك يُمكن القول بأن رؤية المركز تتمثل في «تقديم قيمة اقتصادية مضافة على مختلف المستويات».

رسالة المركز

تُسخر البحث العلمي ووسائله لدعم وتعزيز مختلف المؤسسات الاقتصادية في المنطقة.



الصناديق الاستثمارية في تركيا

الفهرس

- 9 مُقَدِّمَة
- 13 أَنْوَاع صَنَادِيقِ الْاِسْتِثْمَارِ وَأَهْمِيَّتِهَا.
- 17 أَهَمُّ مُمَيَّزَاتِ الصَّنَادِيقِ الْاِسْتِثْمَارِيَّةِ.
- 21 نَشْأَةُ الْاِسْتِثْمَارِ الْاَجْنَبِيِّ وَصَنَادِيقِ الْاِسْتِثْمَارِ فِي تُرْكِيَا.
- 29 أَهْمِيَّةُ وَمَزَايَا صَنَادِيقِ الْاِسْتِثْمَارِ فِي دَعْمِ الْاِقْتِصَادِ التُّرْكِيِّ.
- 37 الصُّعُوبَاتُ وَالتَّحْدِيَّاتُ الَّتِي تُوَاجِهُ صَنَادِيقِ الْاِسْتِثْمَارِ التُّرْكِيَّةِ.
- 41 الْاِجْرَاءَاتُ وَالتَّعْلِيمَاتُ الْمُتَعَلِّقَةُ بِصَنَادِيقِ الْاِسْتِثْمَارِ.





المُلخَص التَّنفيذِي

- تُعْتَبَرُ الصَّنَادِيْقِ الاسْتِثْمَارِيَّةِ مِنْ أَوْعِيَّةِ الاسْتِثْمَارِ المَحْفَزةِ لِلِاِقْتِصَادِ بِمُخْتَلَفِ مَوْشَرَاتِهِ، وَتُعْتَبَرُ مِنْ أَكْثَرِ الأَدْوَاتِ المَالِيَّةِ قُدْرَةً عَلَى تَحْفِيزِ الادِّخَارِ وَتَحْوِيلِهِ إِلَى مَجَالَاتِ الاسْتِثْمَارِ.
- تُحَقِّقُ الصَّنَادِيْقِ الاسْتِثْمَارِيَّةِ فَوَائِدَ اِقْتِصَادِيَّةٍ لِمُخْتَلَفِ الجِهَاتِ وَالْأَطْرَافِ ذَاتِ الصَّلَةِ، بَدءًا مِنَ الأَمْرَادِ وَالمُسْتِثْمَرِيْنَ وَالشَّخْصِيَّاتِ اِلْعْتِبَارِيَّةِ وَالحُكُومِيَّةِ.
- تَظْهَرُ أَهْمِيَّةُ الصَّنَادِيْقِ الاسْتِثْمَارِيَّةِ فِي الاِقْتِصَادِ مِنْ خِلالِ عَدَدِ مِنَ النِّقَاطِ؛ أُبْرِزُهَا هَـذَا مِنْ التَّرْعَةِ الاسْتِثْمَارِيَّةِ، وَفَتْحِ بَابِ الاسْتِثْمَارِ لِمُنْخَفِضِي الخِبْرَةِ.
- تَقُومُ الصَّنَادِيْقِ الاسْتِثْمَارِيَّةِ بِدَوْرِهَا اِلْقْتِصَادِيَّ مِنْ خِلالِ جُمْلَةٍ مِنَ الخَصَائِصِ وَالمُمَيِّزَاتِ الَّتِي تَتَمَيَّزُ بِهَا، وَعَلَى رَأْسِهَا: الإِدَارَةُ المُتَخَصِّصَةُ، وَتَنْوِيْعِ الاسْتِثْمَارَاتِ، وَتَقْلِيلِ المَخَاطِرِ، وَبَساطَةِ التَّعَامُلِ، وَسَهُولَةِ الوُصُولِ.
- يُعْتَبَرُ عَامَ 2002م التَّارِيخَ الفِعْلِيَّ لِوِلَادَةِ الصَّنَادِيْقِ الاسْتِثْمَارِيَّةِ فِي تُرْكِيَا، وَبَلَغَتْ هَذِهِ الصَّنَادِيْقِ ذُرُوءَةً تَطَوَّرَهَا بَعْدَ عَامِ 2012م بَعْدَ إِقْرَارِ جُمْلَةٍ مِنَ المَحْفَزَاتِ الاسْتِثْمَارِيَّةِ مِنْ قِبَلِ الحُكُومَةِ التُّرْكِيَّةِ، لِتَبْلُغَ أَصُولَ الصَّنَادِيْقِ الاسْتِثْمَارِيَّةِ التُّرْكِيَّةِ فِي عَامِ 2020م أَكْثَرَ مِنْ 22 مِلْيَارِ دُولَارٍ أَمْرِيكِيِّ، وَيَبْلُغُ عَدَدَ الأَمْرَادِ وَالكِيَانَاتِ المُسْتِثْمَرَةِ فِيهَا أَكْثَرَ مِنْ 3,1 فَرْدٍ وَكِيَانِ.
- تَمْتَازُ الصَّنَادِيْقِ الاسْتِثْمَارِيَّةِ التُّرْكِيَّةِ بِجُمْلَةٍ مِنَ المُمَيِّزَاتِ؛ أَهْمُهَا: التَّنْوِيْعُ الاسْتِثْمَارِيُّ، وَانْخِفاصُ تَكاليفِ الاسْتِثْمَارِ، وَارْتِفاغِ العَوَائِدِ الاسْتِثْمَارِيَّةِ، وَإِنَاةُ فُرْصَةِ إِعَادَةِ اسْتِثْمَارِ الأَرْبَاحِ، إِضَافَةً لِانْخِفاصِ الضَّرَائِبِ عَلَى الأَرْبَاحِ وَالعَوَائِدِ، وَانْخِفاصِ هَامِشِ المَخَاطِرَةِ، وَتَقْدِيمِهَا مَرَايَا وَحَوَافِزَ لِلْمُسْتِثْمَرِيْنَ الأَجَانِبِ.
- تُوَجِّهُ الصَّنَادِيْقِ الاسْتِثْمَارِيَّةِ فِي تُرْكِيَا جُمْلَةً مِنَ التَّحْدِيَّاتِ وَالصُّعُوبَاتِ؛ أَهْمُهَا التَّضَخُّمُ وَالتَّوَتُّرُ السِّيَاسِيُّ، وَالرُّكُودُ اِلْقْتِصَادِيَّ.



01

يُعتبر الاستثمار بشقيه الداخلي والخارجي
من محددات التطور الاقتصادي.

02

أثبتت الصناديق الاستثمارية قدرة واضحة
ومرونة عالية على جذب الاستثمارات.

03

الصناديق الاستثمارية أوعية استثمارية تقوّم بجمع
المال الاستثماري من المستثمرين ورجال الأعمال.

04

تحقق الصناديق الاستثمارية المنفعة
لمختلف الأطراف ذات الصلة.

05

تعد مجالات عمل الصناديق الاستثمارية واسعة ومتنوعة.

مُقدِّمة

يُعتبر الاستثمار بشقيه الداخلي والخارجي من محددات التطور الاقتصادي، ولذلك تسعى الحكومات لتعزيز وتحفيز الاستثمار كونه الرافعة الأهم للاقتصاد، وكون الاستثمار يحقق المنفعة الاقتصادية لمختلف أصحاب المصالح، بدءًا بمؤسسات الاقتصاد الكلي والجزئي، مرورًا بمنفعة المستثمرين أنفسهم والبيئة المحيطة بالاستثمارات، والمجتمع المحلي، وأنبطًا من هذا الطرح تسعى الحكومات المختلفة، ومنها الحكومة التركية؛ لتحفيز ودعم الاستثمار.

ومن خلال التجارب الاستثمارية العالمية، وتحديدًا في النصف الثاني من القرن العشرين أثبتت الصناديق الاستثمارية فِدْرَةً واضحة ومُرَوْنَةً عالية على جذب الاستثمارات وإدارتها فيما يحقق مصالح مختلف الجهات صاحبة المصلحة، ولهذا يمكن ملاحظة الانتشار الواسع الأفقي والعمودي للصناديق الاستثمارية في غالبية دول العالم.

وفيما يتعلّق بمفهوم الصناديق الاستثمارية؛ فهي تُعرف على أنها أوعية استثمارية تقوم بجمع المال الاستثماري من المستثمرين ورجال الأعمال والأفراد والشخصيات الاعتبارية، وتديرها وفقًا لاستراتيجيّة وأهداف استثمارية مُحدّدة تُصعّفها إدارة الصندوق لتحقيق مزايا استثمارية لا يمكن للمستثمر الفردي تحقيقها بشكل مُنفرد في ظل محدودية موارده المتاحة.

ووفقًا لهذا التعريف يشتمل الصندوق الاستثماري على مجموعة من الاستثمارات يتم اختيارها وفقًا لأسس ومعايير مُحدّدة تُحقّق أهداف الصندوق الاستثمارية، علاوة على تحقيق فائدة التّنوع للمستثمر بالصندوق التي تُؤدّي إلى خفض مُستوى المخاطر الإجمالية للاستثمار.





وَتُحَقِّقُ الصَّنَادِيقُ الِاسْتِثْمَارِيَّةُ فَوَائِدَ عِدَّةٍ لِلْمُسْتِثْمِرِينَ؛ سِوَاءَ أَكَانُوا رِجَالِ أَعْمَالٍ أَوْ أَفْرَادًا طَبِيعِيِّينَ أَوْ اِعْتِبَارِيِّينَ، وَمِنْهَا عَلَى سَبِيلِ الْمَثَالِ: تَخْفِيزُ تَكَالِيفِ الِاسْتِثْمَارِ إِلَى الحُدُودِ الدُّنْيَا، وَذَلِكَ لِأَنَّ هَذِهِ الصَّنَادِيقَ تُؤَفِّرُ عَلَى الْمُسْتِثْمِرِينَ تَكَالِيفِ الِاسْتِثْمَارِ التَّقْلِيدِيَّةِ كَتَكَالِيفِ تَأْسِيسِ الِاسْتِثْمَارَاتِ وَالضَّرَائِبِ وَالرُّسُومِ، وَعُمُومًا تُعْتَبَرُ تَكَالِيفِ الِاسْتِثْمَارِ فِي صُنَادِيقِ الِاسْتِثْمَارِ تَكَالِيفَ مُنْخَفِضَةً نِسْبِيًّا مُقَارَنَةً بِتَكَالِيفِ الِاسْتِثْمَارِ التَّقْلِيدِيَّةِ، وَفِيهَا يَتَعَلَّقُ بِأَرْبَاحِ وَعَوَائِدِ الِاسْتِثْمَارِ فِي صُنَادِيقِ الِاسْتِثْمَارِ فَهِيَ عَوَائِدُ جَيِّدَةٌ عُمُومًا، وَتَتَعَدَّدُ مَصَادِرُ الرِّبْحِ فِيهَا، فَمِنْهَا أَرْبَاحُ رَأْسِمَالِيَّةٍ، وَهِيَ أَرْبَاحٌ عَلَى رَأْسِ المَالِ الْمُسْتِثْمَرِ، وَالَّتِي تَتَحَصَّلُ نَتِيجَةً ارْتِفَاعِ القِيَمَةِ السُّوقِيَّةِ لِلأُصُولِ الْمُسْتِثْمَرَةِ، كَارْتِفَاعِ سِعْرِ الأَوْزَاقِ المَالِيَّةِ وَالسَّنَدَاتِ وَالعَقَارَاتِ وَالدَّهَبِ وَغَيْرِهَا مِنَ الأُصُولِ، هَذَا بِالإِضَافَةِ إِلَى تَوْزِيعِ الأَرْبَاحِ النَّاتِجَةِ عَنِ العَمَلِ الِاسْتِثْمَارِيِّ التَّشْغِيلِيِّ.

وَفِيهَا يَتَعَلَّقُ بِمَجَالَاتِ عَمَلِ صُنَادِيقِ الِاسْتِثْمَارِ فَعَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّهَا بَدَأَتْ بِالِاسْتِثْمَارِ فِي الأَوْزَاقِ المَالِيَّةِ إِلَّا أَنَّهَا سَهَدَتْ لِحَقِّهَا تَنَوُّعًا وَاضِحًا، لَا سِوَمَا مَعَ ظُهُورِ صُنَادِيقِ الِاسْتِثْمَارِ المُتَخَصِّصَةِ وَالَّتِي بَدَأَتْ بِالِاسْتِثْمَارِ فِي مُخْتَلِفِ المَجَالَاتِ الِاسْتِثْمَارِيَّةِ، كَالِاسْتِثْمَارِ العَقَارِيِّ وَالصَّنَاعِيِّ وَالزَّرَاعِيِّ وَالسِّيَاحِيِّ وَالِاسْتِثْمَارِ فِي مَجَالِ الطَّاقَةِ، وَغَيْرِهَا مِنَ المَجَالَاتِ الِاسْتِثْمَارِيَّةِ. وَهَذَا التَّنَوُّعُ زَادَ مِنْ قُدْرَةِ هَذِهِ الصَّنَادِيقِ عَلَى تُولِيدِ الدُّخْلِ، إِضَافَةً لِتَدْعِيمِ دَوْرِهَا التَّنْمُويِّ فِي الاِقْتِصَادِ وَفِي دَعْمِ مَوْشَرَاتِ التَّنْمُوِ الاِقْتِصَادِيِّ، وَهَذَا مَا سَعَتْ لِتَطْبِيقِهِ الحُكُومَةُ التُّرْكِيَّةُ؛ فَصُنَادِيقِ الِاسْتِثْمَارِ العَقَارِيِّ تُعْتَبَرُ مِنْ الصَّنَادِيقِ البَارِزَةِ فِي تُرْكِيَا، وَنَاهِيكَ عَنِ هَذَا التَّنَوُّعِ فَإِنَّ المُرُونَةَ الإِدَارِيَّةَ وَالِاسْتِثْمَارِيَّةَ المُرْتَفِعَةَ الَّتِي تَتَمَتَّعُ بِهَا هَذِهِ الصَّنَادِيقُ جَعَلَهَا مُتَاحَةً لِمُخْتَلِفِ شَرَائِحِ الْمُسْتِثْمِرِينَ وَالأَفْرَادِ. فَعَلَى سَبِيلِ الْمَثَالِ: تُعْتَبَرُ الصَّنَادِيقُ الِاسْتِثْمَارِيَّةُ ذاتِ النُّهَاجَةِ المَغْتُوكَةِ ذاتِ مُرُونَةٍ مُرْتَفِعَةٍ، وَتُنَاسِبُ مُخْتَلِفِ الأَفْرَادِ وَلا تُفْرِضُ أَيَّ قُيُودِ اسْتِثْمَارِيَّةٍ، فَيُمْكِنُ لِأَيِّ مُسْتِثْمِرِ الدُّخُولِ إِلَيْهَا وَالخُرُوجِ مِنْهَا فِي أَيِّ وَقْتٍ، إِضَافَةً لِعَدَمِ اسْتِزَاطِهَا حَدًّا أَدْنَى مِنَ المَالِ لِلِاسْتِثْمَارِ، وَهَذَا مَا يُمَكِّنُهَا مِنَ تَعَبُّثِ رُؤُوسِ الأَمْوَالِ العَزْدِيَّةِ الصَّغِيرَةِ لَا سِوَمَا لِأَبْنَاءِ الطَّبَقَةِ الوَسْطَى، وَالَّتِي تُشكِّلُ غَالِبِيَّةَ أَفْرَادِ المُجْتَمَعِ.

أنواع صناديق الاستثمار وأهميتها

تظهر أهمية
الصناديق الاستثمارية
من خلال:

تصنف
الصناديق الاستثمارية
وفقاً لأهدافها
أو لمجالات عملها
أو لهيكل رأس مالها.

تقدر أنواع
الصناديق الاستثمارية
في العالم
بأكثر من 20 نوعاً.

- التقليل من النزعة الاستهلاكية.
- فتح باب الاستثمار لمخفصي الخبرة.
- تجميع المدخرات.
- دعم المؤشرات الاقتصادية.

أنواع صناديق الاستثمار وأهميتها

مع التطور الاقتصادي المتسارع الذي شهده الاقتصاد العالمي انعكس هذا التطور على نطاق عمل صناديق الاستثمار؛ كونها إحدى أهم الأدوات الداعمة للاقتصاد، ولذلك شهدت هذه الصناديق تنوعاً متزايداً في مجالات عملها بما يمكنها من مواكبة الاقتصاد العالمي والاستثمار في دعمه، ولذلك تُعدّ أنواع الصناديق الاستثمارية في العالم بأكثر من 20 نوعاً، وتُصنّف هذه الصناديق إلى عدّة أنواع تبعاً لمعايير عدّة، فتُصنّف وفقاً لأهدافها أو وفقاً لمجالات عملها أو وفقاً لهيكل رأس مالها، وهي -تبعاً لهذه الأنواع- تُكون قادرة على تغطية جميع المجالات الاستثمارية، وقادرة على تحقيق المنفعة لمختلف القطاعات المستهدفة من كبار المستثمرين ورجال الأعمال مُوراً بالأفراد العاديين، والهيئات الحكومية، كما تُمكن هذه الأنواع المختلفة الأفراد العاديين المُقررين لخبرة إدارة الاستثمارات من الاستفادة من خبرة إدارة هذه الصناديق.

وفيما يتعلّق بأهمية الصناديق الاستثمارية؛ تظهر هذه الأهمية على عدّة مستويات، وباتت هذه الصناديق رديفاً رئيساً في عملية التطور الاقتصادي وتُعظيم الاستثمارات المحليّة والأجنبيّة.

وفيما يلي نُبيّن أبرز النقاط التي تُوضّح أهمية الصناديق الاستثمارية:

• التقليل من النزعة الاستهلاكية:

تلعب صناديق الاستثمار دوراً مهماً في تعزيز ثقافة العمل والإنتاج وتقليل النزعة الاستهلاكية في المجتمع؛ وذلك كونها تتيح للأفراد الطبقة الوسطى المشاركة في الاستثمارات برأس مال مُنخفض، والذي عادةً ما يتم توجيهه إلى الإنفاق نتيجة عدم القدرة على الاستثمار به.

• فتح باب الاستثمار لمنخفضي الخبرة:

تُمكن صناديق الاستثمار الأفراد مُنخفضي الخبرة الاستثمارية من الدخول في عالم الاستثمار من خلال الإدارة المُتخصصة في الصناديق الاستثمارية، والتي تتولّى مهمة اتخاذ القرار الاستثماري.



• تجميع المدخرات:

تُعتبر الصناديق الاستثمارية أداة فعالة لناحية تجميع المدخرات الفردية البسيطة التي لا يمكن أن تلعب أي دور استثماري بمفردها، ولكن من خلال تجميعها يمكن أن تمول استثمارات ضخمة، وهذه النقطة بالتحديد تُشكل جوهر فلسفة الصناديق الاستثمارية والدافع الأهم لإنشائها.

• دعم المؤشرات الاقتصادية:

تلعب الصناديق الاستثمارية دورًا فعالًا في دعم مختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية والجزئية من خلال تعظيم النمو الاقتصادي، ودعم الميزان التجاري، وتوفير فرص عمل، والتخفيف من حدة البطالة، إضافةً لدعم استقرار العملات المحلية.

ونظرًا لأهمية الصناديق الاستثمارية تسعى غالبية الدول إلى دعمها وتوفير التسهيلات التشريعية والقانونية والاقتصادية لمباشرة عملها، كما تسعى لجذب صناديق الاستثمار العالمية للعمل ضمن أراضيها؛ وذلك نظرًا للفاعلية الكبيرة التي أظهرتها هذه الصناديق في دعم المؤشرات الاقتصادية.



أهم مميزات الصناديق الاستثمارية

تتمتع الصناديق الاستثمارية بجملة مميزات تُعتبر العامل الأهم في نجاحها وفي قدرتها على تحقيق الأهداف المنوطة بها، وتتنوع هذه المميزات لتشمل أسلوب الإدارة وهيكل رأس المال وأسلوب العمل والاستثمار، وفيما يلي تبيان لأهم مميزات الصناديق الاستثمارية:

. الإدارة المتخصصة:

إن الميزة الأساسية للاستثمار في الصناديق هي الاستفادة من خبرة ومعرفة إدارة الصندوق في اتخاذ أفضل القرارات الاستثمارية. ويستوجب الاستثمار المباشر في أصول الصندوق: التحليل والدراسة والإلمام بمحددات الربح والخسارة والمخاطر المرتبطة بنوع كل أصل من الأصول المستثمرة حسب تنوعات الاستثمار لكل صندوق، ولا تتوافر هذه المهارات إلا لدى شريحة محدودة من المستثمرين.

لذا تمنح صناديق الاستثمار المستثمرين غير الملمين بمهارات التحليل المالي أو منخفي الخبرة في اتخاذ القرار الاستثماري فرصة الاستفادة من معرفة ومهنية المختصين بالاستثمار في إدارة الأوراق المالية أو في إدارة الأصول الاستثمارية الأخرى، وتتسم طبيعة عمل مديري الاستثمار بتفرضهم التام لمتابعة تطورات السوق والاقتصاد لحظة بلحظة وبزاعتهم في فهم المعطيات والنتائج العواقب، وأنطلاقاً من هذا الطرح فإن الصناديق الاستثمارية تتيح للأفراد العاديين منخفي الخبرة الاستثمارية الاستفادة من خبرة إدارة الصندوق.

. تنوع الاستثمارات وتقليل المخاطر:

تقوم فلسفة العمل في صناديق الاستثمار على تنوع الاستثمارات؛ بحيث يتم تشكيل محفظة متنوعة من الاستثمارات، وهذا التنوع الواسع في المحفظة يحقق عدة مزايا للصندوق وللمستثمرين، وأهم هذه المزايا يتمثل بتحقيق أعلى معدل ممكن من العوائد، إضافة لتقليل المخاطر الاستثمارية إلى حدودها الدنيا، فمن المسلم به في عالم الاستثمار أنه كلما تركز الاستثمار في قطاع واحد؛ ازداد معدل الخطر، والعكس صحيح، وهذا الأمر يقدوننا للقول بأن صناديق الاستثمار تضمن للمستثمرين أعلى معدل ممكن من العوائد، إضافة لضمانها معدلات منخفضة من المخاطر الاستثمارية.



. البساطة:

تمتاز صناديق الاستثمار بمبادئ عمل بسيطة نسبيًا وغير معقدة خاصة بالنسبة للمستثمرين والأفراد الراغبين بالاستثمار في هذه الصناديق، فإدارة الصناديق تُوفّر للعملاء بيانات واضحة، وتُساعدهم في اتخاذ القرار الاستثماري المتمثل بتزكوية المحفظة الاستثمارية التي يجب على العميل تشكيلها، وهذا ما يُسهّل على الأفراد والمستثمرين التعامل مع هذه الصناديق، وفي إطار هذه الميزة أيضًا تُوفّر الصناديق الاستثمارية لعملائها أسس دعم القرار الاستثماري وأسس تأسيس المحفظة الاستثمارية.

. سهولة الوصول:

تُوفّر صناديق الاستثمار للعملاء المستثمرين والأفراد قنوات واسعة ومرنة للاستثمار وتشكيل المحافظ الاستثمارية، وذلك من خلال إمكانية الاستثمار في هذه الصناديق عن طريق شركات الوساطة، وعن طريق منافذ الإنترنت ووسطاء الخصم وغيرها من القنوات، وهذا الأمر يُسهّل على العملاء الاستثمار، كما تُقدّم بعض صناديق الاستثمار كصناديق الاستثمار التركية خدمات شراء المحافظ الاستثمارية عن بُعد بواسطة تطبيقات إلكترونية، وهو ما يُعتبر نغلة نوعيّة في مجال إمكانية الوصول.

المَرْحَلَةُ الْأُولَى قَبْلَ عَامِ 2002م:

- في هذه المَرْحَلَةُ كَانَ الاسْتِثْمَارُ الْعَامُّ فِي تَرْكِيَا بَسِيْطًا.

المَرْحَلَةُ الثَّانِيَّةُ 2002 - 2012م:

- تُعْتَبَرُ هَذِهِ الْمَرْحَلَةُ الْوِلَادَةُ الْفَعْلِيَّةُ لِلِاسْتِثْمَارِ الْأَجْنَبِيِّ وَالْمَحَلِّيِّ فِي تَرْكِيَا.
- تَمَّ سَنُّ تَشْرِيْعَاتٍ مَحْفُزَةٍ لِلِاسْتِثْمَارِ.

المَرْحَلَةُ الثَّلَاثَةُ بَعْدَ عَامِ 2012م:

- تُعْتَبَرُ هَذِهِ الْمَرْحَلَةُ ذُرْوَةَ التَّطَوُّرِ الْاسْتِثْمَارِيِّ فِي تَرْكِيَا.
- تَمَّ تَقْدِيمُ إِعْفَاءَاتٍ وَاسِعَةٍ مِنَ الضَّرَائِبِ وَالرُّسُومِ.

مَرَا حِلُّ نَشْوَءِ الِاسْتِثْمَارِ الْأَجْنَبِيِّ

الْفَتْرَةُ الْأُولَى: قَبْلَ عَامِ 2002م:

- تَمَّ إِتْسَاءُ الصَّنَادِيْقِ الْاسْتِثْمَارِيَّةِ عَلَى شَكْلِ شَرِكَاتِ اسْتِثْمَارِيَّةٍ مَفْتُوحَةٍ الْنَهَائِيَّةِ فِي تَرْكِيَا.

الْفَتْرَةُ الثَّانِيَّةُ بَيْنَ عَامَيْ 2002 - 2011م:

- هِيَ فَتْرَةٌ تَحْسُنُ الْبِيئَةَ الْاسْتِثْمَارِيَّةَ وَتَمُوُّهَا فِي تَرْكِيَا.
- تَمَّ تَأْسِيْسُ الصَّنَادِيْقِ الْمَشْتَرَكَةِ.
- سَاهَمَتْ صُنَادِيْقُ الْاسْتِثْمَارِ فِي تَحْسِيْنِ الْمَوْشُرَاتِ الْاِقْتِصَادِيَّةِ التَّرْكِيَّةِ.

الْفَتْرَةُ الثَّلَاثَةُ بَيْنَ عَامَيْ 2012 - 2021م:

- هِيَ الْفَتْرَةُ الذَّهَبِيَّةُ لِلِاسْتِثْمَارَاتِ فِي تَرْكِيَا.
- سَاهَمَتْ الصَّنَادِيْقُ الْاسْتِثْمَارِيَّةُ فِي الْاسْتِثْمَارِ الْعَقَارِيِّ وَالسِّيَاحِيِّ وَالْإِعْلَامِيِّ.
- تَمَّ تَخْصِيْصُ صُنْدُوْقِ اسْتِثْمَارِيٍّ لِتَمْوِيْلِ صِنَاعَةِ الْمَسَلْسَلَاتِ وَالْأَفْلَامِ.
- بَلَغَتْ أَصُولُ الصَّنَادِيْقِ الْاسْتِثْمَارِيَّةِ عَامَ 2019م أَكْثَرَ مِنْ 20 مِلْيَارِ دُولَارٍ.
- بَلَغَتْ أَصُولُ الصَّنَادِيْقِ الْاسْتِثْمَارِيَّةِ عَامَ 2020م أَكْثَرَ مِنْ 22 مِلْيَارِ دُولَارٍ.
- وَبَلَغَ عَدَدُ الْمَسْتِثْمَرِيْنَ فِي هَذِهِ الصَّنَادِيْقِ أَكْثَرَ مِنْ 3.1 مِلْيُونِ مُسْتِثْمَرٍ.

مَرَا حِلُّ نَشْوَءِ صَّنَادِيْقِ الِاسْتِثْمَارِ فِي تَرْكِيَا

نشأة الاستثمار الأجنبي وصناديق الاستثمار في تركيا

اهتمت الدولة التركية بالاستثمار المحلي والأجنبي، وسعت لتحفيز الاستثمار من خلال التخفيض القانوني والتشريعي والضريبي، ويمكن بشكل عام تقسيم مراحل العمل الاستثماري في تركيا إلى ثلاث مراحل مختلفة؛ وذلك تبعاً لدرجة تطور الحياة الاستثمارية، وفيما يلي تبيان سريع لهذه المراحل:

. المرحلة الأولى، قبل عام 2002م:

في هذه المرحلة كان الاستثمار العام في تركيا بسيطاً، ولم يرق لأن يكون له مساهمة فاعلة في الحياة الاقتصادية في البلاد.

. المرحلة الثانية 2002 - 2012م:

تعتبر هذه المرحلة الولادة الفعلية للاستثمار الأجنبي والمحلي في تركيا، فبدأت الحكومة التركية بسن تشريعات محفزة للاستثمار، كما سهلت إنشاء وتأسيس الصناديق الاستثمارية، وساهم الاستثمار الأجنبي ومن خلفه الصناديق الاستثمارية في تحسين المؤشرات الاقتصادية الكلية والجزئية في تركيا، وأضح هذا من خلال التطور السريع للناتج المحلي الإجمالي، وفي نصيب الفرد من هذا الناتج، وغيره من المؤشرات الاقتصادية.

. المرحلة الثالثة بعد عام 2012م:

تعتبر هذه المرحلة ذروة التطور الاستثماري في تركيا؛ وذلك بسبب التخفيض الواسع الذي أتبعته الحكومة التركية لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية، إضافة لتحفيز وتفعيل عمل صناديق الاستثمار وتوفير بيئة استثمارية مناسبة، كما قدمت الحكومة التركية إعفاءات واسعة من الضرائب والرؤوس الجمركية إضافة لمنح الجنسية التركية للمستثمرين الأجانب الذين يستثمرون رؤوس أموال ضخمة في البلاد.



وَفِيْمَا يَتَعَلَّقُ بِصَنَادِيْقِ الْاِسْتِثْمَارِ فِي تَرْكِيَا، فَاِنْطِلَاقًا مِنْ الدَّوْرِ الْغَاعِلِ الَّذِي لَعِبْتُهُ هَذِهِ الصَّنَادِيْقُ عَلَى مُسْتَوَى الْاِقْتِصَادِ الْعَالَمِيِّ؛ سَعَتِ الْحُكُومَةُ التَّرْكِيَّةُ إِلَى نَقْلِ هَذِهِ التَّجْرِبَةِ وَتَطْبِيْقِهَا، وَقَدْ حَقَّقَتْ هَذِهِ التَّجْرِبَةُ نَجَاحًا مَلْحُوظًا خِلَالَ السَّنَوَاتِ الْأَخِيْرَةِ فِي تَعْظِيْمِ رَأْسِ الْمَالِ الْمُسْتِثْمَرِ فِي الْبِلَادِ.

وَيُمْكِنُ تَقْسِيْمُ فِتْرَةِ نُشُوءِ صَنَادِيْقِ الْاِسْتِثْمَارِ إِلَى الْآتِي:

الْفِتْرَةُ الْأُولَى: قَبْلَ عَامِ 2002م:

بَدَأَ الْاِهْتِمَامُ بِصَنَادِيْقِ الْاِسْتِثْمَارِ التَّرْكِيَّةِ قَبْلَ عَامِ 2002م، وَهِيَ الْمَرْحَلَةُ الْأُولَى مِنَ التَّطَوُّرِ الْاِقْتِصَادِيِّ وَالْاِهْتِمَامِ بِالْاِسْتِثْمَارَاتِ الْأَجْنِبِيَّةِ، كَمَا أَشْرْنَا لَهَا سَابِقًا، حَيْثُ تَمَّ اِنْشَاءُ الصَّنَادِيْقِ الْاِسْتِثْمَارِيَّةِ عَلَى سَكْلِ شَرِكَاتِ اِسْتِثْمَارِيَّةٍ مَفْتُوحَةِ النِّهَايَةِ فِي تَرْكِيَا، وَيُقْصَدُ بِ«مَفْتُوحَةِ النِّهَايَةِ» أَنَّهَا تَتَّصِفُ بِقَابِلِيَّةِ زِيَادَةِ رَأْسِ الْمَالِ وَعَدَدِ الْأَسْهُمِ الْمُصَدَّرَةِ بِمَا يَنْتَاسِبُ مَعَ مُسْتَوَى النِّشَاطِ الْاِسْتِثْمَارِيِّ بِدُونِ أَيِّ فَيُودٍ لِهَذِهِ الْعَمَلِيَّةِ، وَيَتَمَّ تَشْغِيلُ هَذِهِ الشَّرِكَاتِ وَفَقًا لِلْقَوَاعِدِ الْمَنْصُوصِ عَلَيْهَا فِي نَشْرَةِ الْاِضْذَارِ الْخَاصَّةِ بِالصُّنْدُوقِ، وَالَّتِي تَتَّصِفُ بِالشُّرُوطِ الْعَامَّةِ حَوْلَ إِدَارَةِ الصُّنْدُوقِ، وَحِفْظِ الْأُصُولِ، وَمَبَادِيِ التَّقْيِيْمِ، وَشُرُوطِ الْاِسْتِثْمَارِ فِي الصُّنْدُوقِ.

الْفِتْرَةُ الثَّانِيَّةُ بَيْنَ عَامَيْ 2002 – 2011م:

وَهِيَ فِتْرَةٌ تَحْسُنُ الْبِيئَةَ الْاِسْتِثْمَارِيَّةَ وَنُمُوَهَا فِي تَرْكِيَا؛ حَيْثُ تَوَجَّهَتِ الْحُكُومَةُ التَّرْكِيَّةُ لِذِمَجِ صَنَادِيْقِ الْاِسْتِثْمَارِ فِي صَنَادِيْقِ اِسْتِثْمَارِ مُشْتَرِكَةٍ، وَمِنْ أَهَمِّ الصَّنَادِيْقِ الْمُشْتَرِكَةِ: صَنَادِيْقِ الْبُنُوكِ وَشَرِكَاتِ التَّأْمِيْنِ، وَالْوَسْطَاءِ غَيْرِ الْمَصْرِفِيِّيْنَ، وَصَنَادِيْقِ الْبَطَالَةِ، وَصَنَادِيْقِ التَّقَاعِدِ فِي تَرْكِيَا.. اِلْخ.

وَفِي هَذِهِ الْمَرْحَلَةِ أَخَذَتِ صَنَادِيْقِ الْاِسْتِثْمَارِ بِالنُّمُوِّ بِشَكْلِ مُطَّرِدٍ، وَسَاهَمَتِ هَذِهِ الصَّنَادِيْقُ بِشَكْلِ مُبَاشِرٍ فِي تَحْسِيْنِ الْمُؤَشِّرَاتِ الْاِقْتِصَادِيَّةِ التَّرْكِيَّةِ، وَانْعَكَسَ أَدَاؤُهَا عَلَى الْوَاقِعِ الْاِقْتِصَادِيِّ لِلْحُكُومَةِ التَّرْكِيَّةِ، وَعَلَى مُسْتَوَى الْأَفْرَادِ وَالشَّرِكَاتِ، كَمَا اتَّضَحَ أَثْرُهَا أَيْضًا مِنْ خِلَالِ دَوْرِهَا فِي تَمْوِيلِ الْعَمَلِيَّةِ الْاِنتَاجِيَّةِ، وَهَذَا مَا ظَهَرَ أَثْرُهُ مِنْ خِلَالِ تَنَامِيِ الصَّادِرَاتِ التَّرْكِيَّةِ.

كَمَا قَدَّمَتِ الْحُكُومَةُ التَّرْكِيَّةُ فِي هَذِهِ الْمَرْحَلَةِ الْعَدِيْدَ مِنَ الْحَوَافِزِ لِهَذِهِ الصَّنَادِيْقِ؛ فَعَلَى سَبِيْلِ الْمِثَالِ: تَمَّ إِعْغَاءُ جَمِيْعِ الصَّنَادِيْقِ الْمُشْتَرِكَةِ مِنْ ضَرِيْبَةِ الشَّرِكَاتِ. بِالْإِضَافَةِ إِلَى ذَلِكَ، يُعْفَى الْمُسْتِثْمَرُونَ الْأَفْرَادُ مِنْ ضَرِيْبَةِ الدَّخْلِ عَلَى عَائِدَاتِ صَنَادِيْقِهِمُ الْمُشْتَرِكَةِ حَتَّى نِهَآيَةِ عَامِ 2004م.





الفترة الثالثة بين عامي 2012-2021م:

وهي الفترة الذهبية للاستثمارات في تركيا؛ حيث تضاعفت وتيرة الاستثمار في مجالات عدة من أهمها: الاستثمار في الأوراق المالية وصناديق الاستثمار، وقد رافق هذا التطور ثورة حقيقية في الناحية القانونية للاستثمارات؛ كما شهدت صناديق الاستثمار في هذه المرحلة توسعاً واضحاً في مجالات عملها، فساهمت بشكل مباشر في الاستثمار العقاري والسياحي، إضافة لمجالات أخرى، وكان لبعضها دور في الاستثمار الإعلامي؛ وذلك من خلال تخصيص صندوق استثماري لتمويل صناعة المسلسلات والأفلام على غرار الصناديق الاستثمارية التي تمول صناعة الأفلام في هوليفود، ووصل واقع صناديق الاستثمار في تركيا في السنوات القليلة الماضية إلى مستوى مرتفع، وازداد أثرها على مستوى الاقتصاد التركي الكلي والجزئي، فبلغت قيمة استثمارات هذه الصناديق عام 2019م أكثر من 122 مليار ليرة تركية، والتي تعادل 20 مليار دولار أمريكي، وارتفعت قيمة هذه الأصول في عام 2020م لتبلغ 150 مليار ليرة تركية، والتي تعادل 22 مليار دولار أمريكي، وبلغ عدد الأفراد والكيانات المستثمرة في هذه الصناديق أكثر من 3,1 مليون شخص وكيان، وهو ما يوضح وبشكل جلي دور هذه الصناديق في الحياة الاقتصادية في تركيا، ولدعم هذه الصناديق وتحفيز مساهمتها الاقتصادية والاستثمارية سعت الحكومة التركية لتباع سياسة تشريعية قائمة على التحفيز التشريعي والضريبي، وعملت على توفير بيئة الاستثمار ومناخ الاستثمار المناسب في البلاد، ومن أهم هذه القوانين والتشريعات:

1. قرار مجلس الوزراء التركي رقم 14594 لعام 2009م بخصوص الإعفاءات الضريبية.
2. قانون هيئة سوق المال رقم 28513 لعام 2012م المتضمن 150 مادة، والذي يتضمن طريقة إنشاء وتسجيل صناديق الاستثمار؛ حيث تعتبر هذه الصناديق آمنة لوجود التزامات وقيد صارمة على مديري الصناديق من حيث سياسة الاستثمار، وتسجيل الصناديق والتوزيعات والقيد على الأصول والاقتراض، وغيرها من القيد التي حددها المشرع التركي.
3. القانون رقم 6322 لعام 2012م الخاص بالإعفاءات الضريبية لصناديق الاستثمار.
4. القانون 6302 بتاريخ 2012م الذي ينص على عدة تعديلات على القانون العقاري، وبموجب هذه التعديلات رفعت بعض القيود المفروضة على تملك الأجانب للعقارات، وتم تقديم بعض التسهيلات في الشروط الواجب توافرها بالأفراد الأجانب الراغبين بتملك العقارات في تركيا.
5. المرسوم الخاص بصناديق الاستثمار وبشركات إدارة المحافظ الاستثمارية والقواعد الخاصة بنشاطاتها رقم «III-55,1» لسنة 2013م.



6. المرسوم الخاص بقواعد صناديق رؤوس الأموال الجريئة رقم 28870 لعام 2014م.

7. المرسوم 9601 لعام 2016م الذي ينص على منح الجنسية لمن يفهم بالاستثمار بمبلغ يتراوح بين 2-3 ملايين دولار في عدة مجالات (صناديق، أسهم، عقارات، ودائع... إلخ).

8. القرار 106 لعام 2018م الخاص بتعديل طرق الحصول على الجنسية التركية في المادة 46 من قانون منح الجنسية رقم 5091، الذي بسط طرق الحصول على الجنسية بالاستثمار بمبلغ قدره 250 ألف دولار في صناديق الاستثمار أو أي استثمارات أخرى.

في الواقع توفّر بعض شركات إدارة المحافظ الاستثمارية في تركيا لعملائها صناديق لرؤوس الأموال الجريئة تتم إدارتها وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية، وتشرف على استثماراتها لجنة شرعية مختصة. كما تمنح بعض هذه الصناديق فرصة للاستثمار بالدولار الأمريكي والحصول على أرباح سنوية أو نصف سنوية كذلك بالدولار الأمريكي، وبالتالي لن يتأثر الاستثمار بأي تقلبات في قيمة العملة التركية.

وقد أكد المشرع التركي على أن من حق هيئة سوق المال التركي إلغاء إذن إدارة المحافظ الاستثمارية الممنوح للشركة، في حال مخالفتها لأي تعهد من تعهداتها في عقودها مع المستثمرين، أو انتهاكها لأي قاعدة من قواعد هيئة سوق المال التركي، وبناء عليه تقوم الدولة باستلام كل الصناديق الاستثمارية وتسليم إدارتها لشركة أخرى، وذلك بموجب المادة الثامنة عشرة من مرسوم شركات إدارة المحافظ الاستثمارية والقواعد الخاصة بنشاطاتها.

كما تتسم تشريعات الاستثمار في تركيا بالبساطة والتوافق مع المعايير الدولية، فضلاً عن كونها تحقق المساواة في المعاملة بين جميع المستثمرين. ويتألف العمود الفقري للتشريعات من قانون تشجيع الاستثمار والتوظيف رقم 5084، وقانون الاستثمارات الأجنبية المباشرة رقم 4875، واللوائح التنظيمية لتنفيذ قانون الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المتعدد الأطراف والشائبي، والقوانين التنظيمية المرتبطة بتشجيع الاستثمارات القطاعية.

أَهْمِيَّةُ وَمَزَايَا صُنَادِيقِ الْاِسْتِثْمَارِ فِي دَعْمِ الْاِقْتِصَادِ التُّرْكِيِّ

01 التَّنْوِيعُ.

02 اِرْتِفَاعُ نِسْبَةِ الْعَائِدِ عَلَى الْاِسْتِثْمَارِ.

03 اِنْخِفَاضُ تَخَالِيفِ الْاِسْتِثْمَارِ.

04 اِعَادَةُ اِسْتِثْمَارِ الْاَرْبَاحِ.

05 اِنْخِفَاضُ الصَّرَائِبِ عَلَى عَوَائِدِ
الصَّنَادِيقِ الْاِسْتِثْمَارِيَّةِ.

06 اِنْخِفَاضُ هَامِشِ الْمَخَاطَرَةِ.

07 مَزَايَا الْمُسْتِثْمِرِينَ الْاَجَانِبِ.

أَهْمِيَّةُ وَمَزَايَا صَنَادِيْقِ الاسْتِثْمَارِ فِي دَعْمِ الاِقْتِصَادِ التُّرْكِيِّ

تَطَوَّرَ حَجْمُ وَأَمْوَالِ صَنَادِيْقِ الاسْتِثْمَارِ فِي تُّرْكِيَا خِلَالَ السَّنَوَاتِ الْأَخِيرَةِ مَعَ تَرْكِيْزِ الْحُكُومَةِ التُّرْكِيَّةِ عَلَى تَقْدِيْمِ تَسْهِيْلَاتٍ وَحَوَافِزٍ مُتَنَوِّعَةٍ لِلْمُسْتِثْمَرِيْنَ؛ فَعَدَّ تَجَاوُزَ إِجْمَالِيِّ حَجْمِ صَنَادِيْقِ الاسْتِثْمَارِ فِي تُّرْكِيَا 150 مِلْيَارِ لِيْرَةٍ تُّرْكِيَّةٍ (22مِلْيَارِ دُولَارٍ) فِي عَامِ 2020م، وَبَلَغَ عَدَدُ الْأَشْخَاصِ وَالْكِتَابَاتِ الَّتِي تَسْتِثْمَرُ فِيهَا 3,1 مِلْيُونِ.

وَقَدْ تَرَافَقَ مَعَ هَذَا التَّطَوُّرِ فِي الْعَوَائِنِ تَطَوُّرَاتٌ تَقْنِيَّةٌ بِهَدَفِ تَسْهِيْلِ الْعَمَلِيَّاتِ بِالنَّسْبَةِ لِلزَّائِنِ، بِهَدَفِ تَسْرِيْعِ الْمُعَامَلَاتِ. ثُمَّ تَمَّ تَطْوِيْرُ تَطْبِيْقٍ لِلْهَوَاتِفِ الْمَحْمُولَةِ فِي عَامِ 2018م يُتِيْحُ لِلْأَفْرَادِ إِجْرَاءَ مُعَامَلَاتٍ سَرِيْعَةٍ فِي الْبُورْصَةِ بِسَهُولَةٍ، وَيُمْكِنُ لِمُسْتِثْمَرِيِّ هَذَا التَّطْبِيْقِ أَيْضًا الْوُصُولَ إِلَى مَعْلُومَاتٍ مِثْلَ تَخْصِيْصِ الْأُصُولِ وَتَحْرُكَاتِ الْأَسْجَارِ وَمُعَدَّلَاتِ الْعَائِدِ بِشَفَافِيَّةٍ.

وَسَعَتِ الْحُكُومَةُ التُّرْكِيَّةُ فِي هَذَا الْمَجَالِ لِعَقْدِ اتِّفَاقِيَّاتٍ دَوْلِيَّةٍ وَإِقْلِيْمِيَّةٍ مَعَ صَنَادِيْقِ اسْتِثْمَارِيَّةٍ أُخْرَى بِهَدَفِ تَعْزِيْزِ دَوْرِ صَنَادِيْقِ الاسْتِثْمَارِ التُّرْكِيَّةِ وَالاسْتِغَادَةَ مِنْ تَجَارِبِ الصَّنَادِيْقِ الدَّوْلِيَّةِ، إِضَافَةً لِتَحْفِيْزِ الصَّنَادِيْقِ الدَّوْلِيَّةِ عَلَى الاسْتِثْمَارِ فِي تُّرْكِيَا بِمَا يَنْعَكِسُ إِجْبَابًا عَلَى الْوَاقِعِ الْاِقْتِصَادِيِّ التُّرْكِيِّ، وَفِيْمَا يَلِي تَبْيَانُ لِبَعْضِ الصَّنَادِيْقِ الْمُسْتِثْمَرَةِ بَيْنَ الْحُكُومَةِ التُّرْكِيَّةِ أَوْ بَيْنَ صَنَادِيْقِ تُّرْكِيَا وَصَنَادِيْقِ أُخْرَى خَارِجِيَّةٍ:

1. صُنْدُوقُ الاسْتِثْمَارِ الْمُسْتِثْمَرِ الْمَوْقَعُ بَيْنَ وَزِيْرِي الْاِقْتِصَادِ التُّرْكِيِّ وَالرُّوسِيِّ بِقِيْمَةِ مِلْيَارِ دُولَارٍ تَدْفَعُ مُنَاصَفَةً بَيْنَ الْبِلَادِيْنَ عَامَ 2017م.
2. صُنْدُوقُ اسْتِثْمَارِ عَقَارِيِّ مُسْتِثْمَرِ بَيْنَ إِدَارَةِ صَنَادِيْقِ اسْتِثْمَارِ الْعَقَارَاتِ التُّرْكِيَّةِ «YFG24»، وَمَجْمُوعَةٌ الزَّامِلِ السُّعُودِيَّةِ بِقِيْمَةِ مِلْيَارِ لِيْرَةٍ تُّرْكِيَّةٍ (320 مِلْيُونِ دُولَارِ أَمْرِيْكِيِّ) فِي عَامِ 2016م.
3. صُنْدُوقُ اسْتِثْمَارِيِّ عَقَارِيِّ لِشَرِكَةِ تُّرْكِيَّةِ قَطْرِيَّةٍ؛ إِذْ يَتَكَوَّنُ الصَّنْدُوقُ الْمُسْتِثْمَرِ مِنَ الْمَجْمُوعَةِ الْاسْتِثْمَارِيَّةِ الْقَطْرِيَّةِ (كِيُوْ إِنْغَسْت)، وَالصَّنْدُوقِ الْاسْتِثْمَارِيِّ التُّرْكِيِّ (رِي بَاي)، وَيَأْتِي تَأْسِيْسُ الصَّنْدُوقِ الْعَقَارِيِّ الْاسْتِثْمَارِيِّ الْمُسْتِثْمَرِ مَفْتُوحِ الْعَضُوءَةِ فِي نَهَآيَةِ الْعَامِ الْمَاضِيِّ مُسْتَنْفَدًا الْاسْتِثْمَارَاتِ فِي الْعَقَارَاتِ التُّجَارِيَّةِ فِي بَعْضِ الْمُدُنِ الْكُبْرَى مِثْلَ إِسْطَنْبُولِ وَأَنْقَرَةَ وَإِزْمِيْرٍ وَأَنْطَالِيَا، وَبِحَسَبِ الْمُؤَشِّرَاتِ الْأَوَّلِيَّةِ فَعَدَّ بَلَغَ حَجْمُ الصَّنْدُوقِ 33 مِلْيُونِ لِيْرَةٍ تُّرْكِيَّةٍ بَعْدَ فِتْرَةٍ وَجِيْرَةٍ مِنْ الْعَرْضِ الْأَوَّلِيِّ فِي عَامِ 2019م.



210.24

209.22

1,218.38

210.74

208.33

456.60

26.42

2,510.41

19.85

7,513.08

2,168.02

29,240.68

وَفِيْمَا يَتَعَلَّقُ بِمَزَايَا الصَّنَادِيْقِ الْاِسْتِثْمَارِيَّةِ فِي تَرْكِيَا؛ فَاِنَّ هَذِهِ الْمَزَايَا تُعْتَبَرُ الْاَدَاةَ الْفَعَّالَةَ فِي تَحْقِيْقِ اَهْدَافِ هَذِهِ الصَّنَادِيْقِ، وَفِي تَحْقِيْقِ اَثْرِهَا الْاِقْتِصَادِيِّ وَفِي تَحْقِيْقِ مَنَافِعِهَا الْاِقْتِصَادِيَّةِ عَلٰى مُسْتَوٰى الْاِقْتِصَادِ الْكُلِّيِّ وَالْجُزْئِيِّ، وَعَلٰى مُسْتَوٰى مَنَافِعِ الْمُسْتِثْمَرِيْنَ الْاَفْرَادِ وَالشَّرِكَاتِ، وَمِمَّا لَا شَكَّ فِيْهِ اَنَّ هَذِهِ الْمَزَايَا تَجْعَلُ مِنْ صُنَادِيْقِ الْاِسْتِثْمَارِ الْخِيَارَ الْاِسْتِثْمَارِيَّ الْاَنْسَبَ لِشَرَايِحِ وَاسِعَةٍ مِنْ الْاَفْرَادِ وَالْمُسْتِثْمَرِيْنَ الْاَثْرَاكِ وَالْاَجَانِبِ، وَبِالْاِضَافَةِ لِلْمَزَايَا الَّتِي سَبَقَ ذِكْرُهَا سَنَذْكُرُ فِيْمَا يَلِيْ بَعْضَ الْمَزَايَا الْاُخْرٰى الَّتِي تَمْتَازُ بِهَا الصَّنَادِيْقِ الْاِسْتِثْمَارِيَّةِ التُّرْكِيَّةِ.

• التَّنْوِيْعُ:

تُقَدِّمُ صُنَادِيْقِ الْاِسْتِثْمَارِ التُّرْكِيَّةِ لِعَمَلَائِهَا خِيَارَاتٍ وَاسِعَةً مِنْ حَيْثُ نَوْعِيَّةٍ وَمَجَالَاتٍ الْاِسْتِثْمَارَاتِ الْمَشْكَلَةِ لِلْمَحْفَظَةِ الْاِسْتِثْمَارِيَّةِ، وَهَذَا الْاَمْرُ يُشَكِّلُ دَاعِمًا رَئِيْسًا لِغَايَةِ هَذِهِ الصَّنَادِيْقِ لَا سِيْمَا لِنَاحِيَةِ تَوْفِيْرِ عَوَائِدِ مُرْتَفِعَةٍ لِّلْعَمَلَاءِ، فَفِي تَرْكِيَا حَالِيًا تَتَنَوَّعُ مَجَالَاتِ الصَّنَادِيْقِ الْاِسْتِثْمَارِيَّةِ بَيْنَ الْاَسْهُمِ وَالسَّنَدَاتِ وَالْاِسْتِثْمَارِ الْعَقَارِيِّ وَالسِّيَاحِيِّ وَالصَّنَاعِيِّ وَالتَّكْنُوْلُوْجِيِّ، وَغَيْرِهَا مِنْ الْمَجَالَاتِ، وَهَذَا الْاَمْرُ يُتِيْحُ لِّلْعَمَلَاءِ خِيَارَاتٍ وَاسِعَةً لِتَشْكِيْلِ الْمَحَافِظِ الْاِسْتِثْمَارِيَّةِ، وَبِالتَّالِيِ تَحْقِيْقِ اَعْلٰى عَائِدِ مُمَكِنٍ وَاذْنٰى نِسْبَةِ مَخَاطِرَةٍ مُتَوَقَّعَةٍ.

• اِرْتِفَاعِ نِسْبَةِ الْعَائِدِ عَلٰى الْاِسْتِثْمَارِ:

تُضْمَنُ الصَّنَادِيْقِ الْاِسْتِثْمَارِيَّةِ لِّلْعَمَلَاءِ مَعْدَلَاتٍ عَائِدِ مُرْتَفِعَةٍ، وَتَتَحَقَّقُ هَذِهِ الْعَوَائِدُ مِنْ مَصَادِرٍ عِدَّةٍ، وَهَذَا التَّنَوُّعُ فِي مَصَادِرِ الْعَوَائِدِ مِنْ شَأْنِهِ ضَمَانُ اسْتِمْرَارِ الْعَوَائِدِ وَعَدَمُ اِنْخِفَاضِهَا عَنْ قِيَمِ مُحَدَّدَةٍ، وَفِيْمَا يَلِيْ تَبْيَانٌ لِّاَهَمِّ مَصَادِرِ الْعَوَائِدِ الَّتِي تَتَحَقَّقُ مِنْ صُنَادِيْقِ الْاِسْتِثْمَارِ التُّرْكِيَّةِ:

- الْعَائِدِ مِنْ تَوْزِيْعِ اَرْبَاحِ الْاَسْهُمِ.
- مَكَاسِبِ رَأْسِ مَالِيَّةٍ عَنْ طَرِيْقِ بَيْعِ الْاَصُوْلِ الْمُسْتِثْمَرَةِ كَالْاَوْزَاقِ الْمَالِيَّةِ وَالْاَسْهُمِ وَالذَّهَبِ عِنْدَ اِرْتِفَاعِ اَسْجَارِهَا.

• اِنْخِفَاضِ تَكَالِيْفِ الْاِسْتِثْمَارِ:

يُعْتَبَرُ الْاِسْتِثْمَارُ فِي صُنَادِيْقِ الْاِسْتِثْمَارِ التُّرْكِيَّةِ مِنْ الْاِسْتِثْمَارَاتِ مُنْخَفِضَةِ التَّكَلِيْفِ؛ مُقَارَنَةً بِالْاِسْتِثْمَارَاتِ التَّقْلِيْدِيَّةِ، فَلَا يَتَكَبَّدُ الْمُسْتِثْمَرُونَ الْاَفْرَادِ وَرِجَالِ الْاَعْمَالِ اِلَّا تَكَالِيْفَ مُحَدَّدَةً لِلْغَايَةِ، وَهَذَا الْاَمْرُ يَنْعَكِسُ بِشَكْلِ مُبَاشِرٍ عَلٰى مُعْدَلِ الْعَائِدِ عَلٰى الْاِسْتِثْمَارِ.





• إعادة استثمار الأرباح:

تتيح غالبية صناديق الاستثمار الترحيبية إمكانية إعادة استثمار الأرباح مرة أخرى، وذلك من خلال ضم الأرباح إلى رأسمال المحفظة الاستثمارية، وهو ما يشكل ميزة استثمارية للعملاء، إضافة لتشكيله ميزة استثمارية على مستوى الاقتصاد الكامل؛ من خلال توجيه الأرباح إلى الاستثمار من جديد.

• انخفاض الضرائب على عوائد الصناديق الاستثمارية:

تتميز الصناديق الاستثمارية في تركيا بارتفاع معدل العائد الرأسمالي والتشغيلي؛ مقارنة بالصناديق الاستثمارية الأخرى خارج تركيا، وذلك لأن الحكومة التركية تعفي عوائد هذه الصناديق من الضرائب الرأسمالية أو تفرض نسبة متدنية من الضرائب وهو ما ينعكس إيجاباً على معدل العائد المتوقع، ويُسجَع المستثمرين المحليين والأجانب على الاستثمار في هذه الصناديق.

• انخفاض هامش المخاطرة:

تضمن صناديق الاستثمار التركية للعملاء هامش مخاطرة منخفضاً بالمقارنة مع الاستثمارات التقليدية خارج هذه الصناديق، ويتحقق هذا الأمر من خلال عدة معايير، هي:

- تنوع الاستثمارات، وبناء محافظ استثمارية مختلفة المجالات بما يساهم في تخفيض معدل المخاطرة إلى حدوده الدنيا.
- استخدام معايير عدة في تقدير قيمة رأس مال الصناديق الاستثمارية، وهو ما يقلل من نسبة المخاطرة، وذلك من خلال تقدير قيمة حقيقية لرأس المال.
- إتاحة إمكانية استرداد رأس المال المستثمر بسهولة وبمرونة عالية.
- خضوع أصول صناديق الاستثمار لضمانة شركة مصرف إسطنبول للتخليص والتخزين، وهي منفصلة عن أصول المؤسس والمدير، وهذا الأمر يقلل بنسبة كبيرة حالات الفساد المالي في صناديق الاستثمار؛ مما ينعكس إيجاباً على هامش المخاطرة المتوقع.



• مَزَايَا الْمُسْتَثْمِرِينَ الْأَجَانِبِ:

تُوفَّرُ صَنَادِيقُ الاسْتِثْمَارِ التُّرْكِيَّةِ مَزَايَا نَوْعِيَّةٌ لِلْمُسْتَثْمِرِينَ وَالْعَمَلَاءِ الْأَجَانِبِ، وَمِنْهَا عَلَى سَبِيلِ الْمَثَالِ: مَنَحُ الْجِنْسِيَّةِ التُّرْكِيَّةِ لِلْمُسْتَثْمِرِينَ الَّذِينَ يَسْتَثْمِرُونَ بِمَبَالِغٍ تَزِيدُ عَنْ 250 أَلْفِ دُولَارٍ أَمْرِيكِيِّ، إِضَافَةً لِمُعَامَلَةِ الْمُسْتَثْمِرِينَ الْأَجَانِبِ مُعَامَلَةً مُمَاتِلَةً لِلْمُسْتَثْمِرِينَ الْأَتْرَاكِ، إِضَافَةً لِتَمْكِينِ الْمُسْتَثْمِرِينَ الْأَجَانِبِ مِنْ حُرِّيَّةِ تَحْوِيلِ الْأَمْوَالِ وَالْأَرْبَاحِ وَبِالْعَمَلَةِ الَّتِي يَخْتَارُونَهَا، إِضَافَةً لِإِتَاحَةِ الْغُرْصَةِ لِلْمُسْتَثْمِرِينَ الْأَجَانِبِ مِنَ اللُّجُوءِ لِلتَّحْكِيمِ الْوَطْنِيِّ التُّرْكِيِّ أَوْ الدَّوْلِيِّ لِغَضِّ النِّزَاعَاتِ الَّتِي تَحْدُثُ مَعَ الْمُسْتَثْمِرِينَ الْأَتْرَاكِ، وَمُعَامَلَةِ الْمُسْتَثْمِرِينَ الْأَجَانِبِ مُعَامَلَةً مُمَاتِلَةً لِلأَتْرَاكِ فِي مَجَالِ الْمَحَاكِمِ الْأَقْتِصَادِيَّةِ.

الصُّعُوبَاتُ وَالتَّحَدِّيَاتُ الَّتِي تُوَاجِهُ صَّنَادِيقُ الاسْتِثْمَارِ التَّرْكِيَّةِ



الصُّعُوبَاتُ وَالتَّحَدِّياتُ الَّتِي تُواجِهُ صَنادِيقَ الاسْتِثْمارِ التُّرْكِيَّةِ

تُواجِهُ صَنادِيقُ الاسْتِثْمارِ فِي تُرْكِيَا جُمْلَةً مِنَ التَّحَدِّياتِ وَالصُّعُوبَاتِ، بَعْضُها مُرتَبِطُ بِالظُّروفِ الاقْتِصادِيَّةِ وَالسِّيَاسِيَّةِ لِلدُّولَةِ التُّرْكِيَّةِ، وَبَعْضُها الآخَرُ مُرتَبِطُ بِالحَالَةِ الاقْتِصادِيَّةِ العَالَمِيَّةِ.

وَفِيما يَلِي تَبَيانٌ لَأهمِّ هَذِهِ التَّحَدِّياتِ:

. التَّضَخُّمُ :

يُعَدُّ التَّضَخُّمُ مِنَ أَكْبَرِ التَّحَدِّياتِ الَّتِي تُواجِهُ الاسْتِثْماراتِ بِشَكْلِ عامٍ فِي تُرْكِيَا وَصَنادِيقِ الاسْتِثْمارِ التُّرْكِيَّةِ مُنْذُ نِهايَةِ عامِ 2018م، وَحَتَّى العَامِ الحَالِي، وَقَدْ أَثَّرَ التَّضَخُّمُ عَلى سُوقِ الأَوْزاقِ المَالِيَّةِ وَصَنادِيقِ الاسْتِثْمارِ بِشَكْلِ مَلْحُوظٍ، فَعَدَّ تَجَاوَزَ التَّضَخُّمُ فِي تُرْكِيَا فِي الرُّبْعِ الأوَّلِ مِنَ عامِ 2021م: 16% عَلى أساسِ سَنَوِيٍّ، وَعَلى خَلْفِيَّةِ الأَزْمَةِ، وَفِي إِطارِ تَدْبِيرِ تَمويلاتِ عَاجِلَةٍ لِيُوقَفَ العَجْزُ الصُّخْمُ فِي المُوازَنَةِ وَالإِنْفَاقِ العَامِ، وَفِي هَذَا الإِطارِ لا بُدَّ مِنَ الإِشارةِ إِلى أَنَّهُ يُمكِنُ التَّخْفِيفُ مِنَ حِدَّةِ الأَثِيرِ السَّلْبِيِّ لِلتَّضَخُّمِ مِنَ خِلالِ تَقْوِيمِ الاسْتِثْماراتِ بِالعُمَلَةِ الأَجَنبِيَّةِ كَالدُولارِ أَوِ اليُورُو.

. التَّؤَثُّرُ السِّيَاسِي :

سَبَبَتِ التَّؤَثُّراتُ السِّيَاسِيَّةُ لا سِيَّما مَعَ بَعْضِ الدُّولِ الخَارِجِيَّةِ وَالعُقُوبَاتِ الأَمْرِيكِيَّةِ الَّتِي فَرَضَتْها الوَلايَاتُ المُتَّحِدَةُ الأَمْرِيكِيَّةُ عَلى وَاقِعِ الاسْتِثْمارِ الأَجَنبِيِّ فِي تُرْكِيَا، وَبِالتَّالِي تَأَثَّرَتِ الصَّنادِيقُ الاسْتِثْمارِيَّةُ بِهَذَا الأَمْرِ بِشَكْلِ مُباشِرٍ.

. الصُّعُوبَاتُ الاقْتِصادِيَّةُ وَالرُّكُودُ الاقْتِصادِي :

خِلالَ السَّنَوَاتِ الأَخِيرَةِ خِلالَ فِتْرَةٍ جَائِحَةٍ كُورُونَا الَّتِي تُواجِهُها تُرْكِيَا، وَالَّتِي انْعَكَسَتْ سَلْبِيًّا عَلى مُعْظَمِ الاسْتِثْماراتِ، وَمِنْها: البُورْصَاتُ وَصَنادِيقُ الاسْتِثْمارِ. وَهنا لا بُدَّ مِنَ الإِشارةِ إِلى أَنَّ هَذِهِ العَقَبَةُ لَيْسَتْ خَاصَّةً أَوِ مَحْضُورَةً بِالصَّنادِيقِ الاسْتِثْمارِيَّةِ التُّرْكِيَّةِ، بَلْ هِيَ عَقَبَةٌ عَالَمِيَّةٌ، وَقَدْ يَكُونُ الأَثَرُ التُّرْكِيُّ السَّلْبِيُّ بِها يَقلُّ عَن تَأَثُّرِ العَدِيدِ مِنَ دُولِ العَالَمِ الأُخْرَى.





58.949

93.755

34.785

10.924

17.573

72.989

73.49

66.89

8.522

3.588

16.22

64.66

33.21

2.963

48.85

76.37

إِنَّ هَذِهِ الْعَقَبَاتِ وَالتَّحَدِّيَّاتِ الَّتِي تُوَجِّهُهَا صُنَادِيقُ الاسْتِثْمَارِ التُّرْكِيَّةِ، وَعَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَثَرِهَا السَّلْبِيِّ
إِلَّا أَنَّهُ بِالْإِمْكَانِ التَّعَامُلِ مَعَهَا وَالتَّخْفِيفِ مِنْ حَدِّهَا بِشَكْلِ وَاضِحٍ وَفَعَّالٍ، فَوَيْمًا يَتَعَلَّقُ بِالتَّضَخُّمِ
يُمْكِنُ التَّقْلِيلُ مِنْ أَثَرِهِ مِنْ خِلَالِ تَقْوِيمِ الاسْتِثْمَارِ بِعُمَلَاتٍ أُخْرَى غَيْرِ اللِّيْرَةِ التُّرْكِيَّةِ كَالدُّولَارِ مَثَلًا،
وَفَيْمًا يَتَعَلَّقُ بِالرُّكُودِ الاِقْتِصَادِيِّ عَقِبَ كُوزُونَا فَالاِقْتِصَادِ التُّرْكِيِّ بَدَأَ بِالتَّعَاْفِي مِنْ تَبِعَاتِهِ السَّلْبِيَّةِ،
وَبِالتَّالِيِ انْحَفَظَ تَأْثِيرُهُ عَلَى صُنَادِيقِ الاسْتِثْمَارِ التُّرْكِيَّةِ.



الإجراءات والتعلّيمات المتعلّقة بصناديق الاستثمار

تُقسّم الإجراءات المتعلّقة بصناديق رأس المال إلى قسمين:

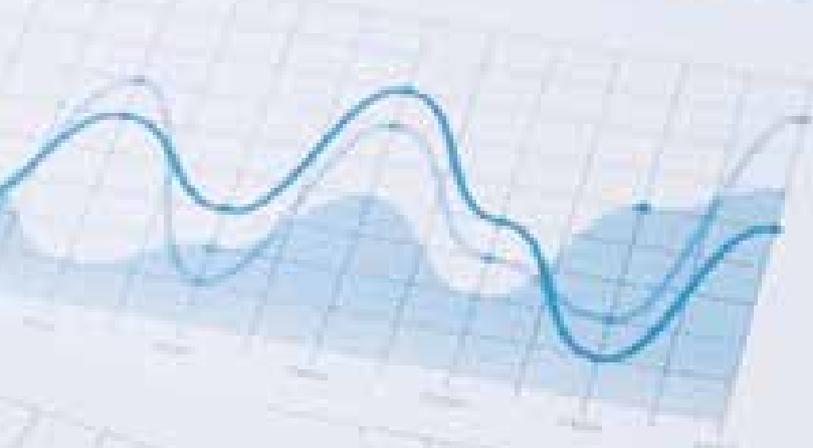
القسم الأول:

الإجراءات والتعلّيمات المتعلّقة بتأسيس وعمل صناديق رأس المال في تركيا:

يخضع تأسيس صناديق الاستثمار في تركيا إلى القوانين الخاصة بصناديق الاستثمار المنشورة في الجريدة الرسمية العدد رقم 28870 تاريخ 2014م في مادته التاسعة والعشرين، والتي تسمح للمستثمرين المحليين والدوليين بتأسيس الشركات ووفق إجراءات التأسيس التي تطلب توفير مجموعة من الشروط يمكن تحديدها كالتالي:

- **يُمكن إنشاء صناديق الاستثمار من قبل شركات إدارة المحافظ التي حصلت على رخصة تشغيل من مجلس أسواق رأس المال. كل صندوق لديه لجنة استثمار. يتم اتخاذ جميع القرارات - مثل الشراء والبيع والإيجار - بموافقة لجنة الاستثمار من خبراء المجال؛ ومن خلال هذه الطريقة، يقوم المستثمر بتفويض مسؤوليته الاختيار لمديري الصناديق، بالإضافة إلى ذلك، يتم إدارة جميع أنشطة إدارة الممتلكات في محفظة الصندوق مثل الصيانة، وتحصيل الإيجار، والإفراز، والضرائب، والاستشارات القانونية، وما إلى ذلك من قبل مدير الصندوق.**
- **الأمان:** يُعتبر توافر مؤشرات الأمان المالي من المتطلّبات الرئيسة لتأسيس الصناديق الاستثمارية في تركيا، وذلك جزئاً من المشرع التركي على ضمان حقوق وأصول المستثمرين والعلماء، وضماناً لاستقرار الاقتصاد التركي، ولذلك لا بد للصناديق الاستثمارية من تقديم بيانات توضح مستويات الأمان المالية المتبعة والمرعية في الصندوق، وتوضح هذه المعايير من خلال قانون هيئة سوق المال رقم 28513 لعام 2012م.
- **يتم إيداع رأس مال الصندوق في حساب أحد البنوك التركية، وتعتبر الشركة المؤسسة للصندوق مسؤولة أمام الدولة عن إدارة هذه الأموال وفق النظام الداخلي والعقد الموقع بين المستثمر والشركة، وذلك مع مراعاة حماية حقوق المساهمين.**
- **الالتزام بمعايير الإفصاح المالي والمحاسبي:** تلتزم الصناديق الاستثمارية في تركيا بالمعايير الدولية والتركيّة المرتبطة بمعايير الإفصاح المالي والمحاسبي ومعايير الحوكمة ومعايير التدقيق المالي، وذلك ضماناً لأصول واستثمارات العلماء وحفاظاً على استقرار الاقتصاد التركي.





Category	Value	Percentage
Category 1	1000	10%
Category 2	2000	20%
Category 3	3000	30%
Category 4	4000	40%
Category 5	5000	50%
Category 6	6000	60%
Category 7	7000	70%
Category 8	8000	80%
Category 9	9000	90%
Category 10	10000	100%



القِسْمُ الثَّانِي:

الإجراءات والنُغْلِمَاتِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْمُسْتَثْمِرِينَ:

تَتَوَافَرُ مَعْلُومَاتٌ مُخْتَلِفَةٌ عَنِ صَنَادِيْقِ الاسْتِثْمَارِ مِنْ مَصَادِرٍ مُتَعَدِّدَةٍ، وَتُخْتَلَفُ هَذِهِ الْمَعْلُومَاتُ بِحَسَبِ طَبِيعَتِهَا، فَإِدَارَةُ الصُّنْدُوقِ تَحْرِصُ عَلَى تَوْفِيرِ الْمَعْلُومَاتِ الَّتِي تَهْمُ الْعَمَلَاءَ وَالْمُسْتَثْمِرِينَ لَأَسِيْمَا تِلْكَ الْمَعْلُومَاتِ الْمُزْتَبِطَةُ بِاتِّخَاذِ الْقَرَارِ الاسْتِثْمَارِيِّ، وَغَالِبًا مَا تَتَّضَمَّنُ الْمَعْلُومَاتِ الْمُنْشُورَةَ الْبَيِّنَاتِ التَّالِيَةَ:

- مَعْلُومَاتٌ عَامَّةٌ عَنِ الصُّنْدُوقِ؛ مِثْلُ تَارِيخِ الْإِنْشَاءِ، وَعَمَلَةِ الصُّنْدُوقِ، وَسِعْرِ الْوَحْدَةِ عِنْدَ التَّاسِيْسِ، وَسِعْرِهَا الْحَالِي، وَرُسُومِ الْاسْتِثْرَاكِ، وَمَوَاعِيدِ الْاسْتِثْرَاكِ، وَالْحَدَّ الْأَدْنَى لِلسُّحْبِ أَوْ الْإِضَافَةِ، وَمُدَّةُ السَّدَادِ عِنْدَ السُّحْبِ، وَمَا إِلَى ذَلِكَ.
 - مَعْلُومَاتٌ عَنِ مُدِيرِ الصُّنْدُوقِ، وَطَبِيعَةِ الصُّنْدُوقِ وَهَدَفِهِ، وَسِجَلِ أَدَائِهِ التَّارِيخِيِّ، وَتَوْزِيْعِ أُصُولِهِ، وَبَعْضِ الْإِحْصَاءَاتِ عَنِ عَوَائِدِهِ وَمَخَاطِرِهِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْمَعْلُومَاتِ الَّتِي تُخْتَلَفُ فِيْمَا بَيْنَ الصَّنَادِيْقِ وَتَتَبَايَنُ بِحَسَبِ طَبِيعَتِهَا، وَمَا يَجِبُ أَنْ يَعْرِفَهُ الْمُسْتِثْمِرُ عَنْهَا.
- أَمَّا الْمَعْلُومَاتُ الْخَاصَّةُ بِأَسْعَارِ الْوَحْدَاتِ لِلصَّنَادِيْقِ فَيُمْكِنُ مُتَابَعَتُهَا مِنْ خِلَالِ عَدَدٍ مِنَ الْمَصَادِرِ، مِنْهَا:

- مَوْقِعُ «تَدَاوُلِ» الْإِلِكْتِرُونِيِّ أَوْ مَنُشُورَاتِهِ.
- مَوْقِعُ الشَّرِكَةِ (الشَّخْصُ الْمُرْخَّصُ لَهُ مِنْ هَيْئَةِ السُّوقِ الْمَالِيَّةِ).
- مُدِيرِ الصُّنْدُوقِ أَوْ مَنُشُورَاتِهِ.
- الصُّخْفِ وَالْمَجَلَّاتِ، وَبَاقِي الْمَطْبُوعَاتِ الْاِقْتِصَادِيَّةِ.



